A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة الثانية والثلاثون

ملابو، غينيا الاستوائية، 11–14 أبريل/نيسان 2022

تقرير عن التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي لأفريقيا في دورته الحادية والثلاثين

الموجز

يعرض هذا التقرير المتابعة للتوصيات الصادرة عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا خلال الفترة 2020-2021.

تقرير عن التوصيات الصادرة عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا

يبين التقرير التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا. ويشير الترتيب والترقيم في الجدول إلى تقرير الدورة الحادية والثلاثين المذكورة. وترد بعد كل من التوصيات المستنسخة النقاط الرئيسية التي تتناول الإنجازات.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي لأفريقيا

ARC-Secretariat@fao.org

المسائل التي تستدعي عناية المؤتمر

ثانيًا– المسائل التنظيمية والسياساتية الإقليمية والعالمية	
ألف– جائحة كوفيد–19 وأثرها على النُظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي والتغذية: التداعيات والأولويات بالنسبة إلى إقليم أفريقيا	
التوصيات	**النقاط الرئيسية – الإجراءات المتخذة**
21- وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) مواصلة توفير الدعم إلى الأعضاء لتعزيز استجابتهم إلى جائحة كوفيد–19 في المجالات الرئيسية، بما في ذلك من خلال ضمان أن تشمل خطة الاستجابة الوطنية الاستجابة والتعافي على مستوى النظم الزراعية والغذائية؛	في إطار برنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها، يقوم مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا بتنفيذ حافظة مشاريع حالية على المستويات القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية، بميزانية إجمالية قدرها 145 مليون دولار أمريكي يستفيد منها 33 بلدًا، من بينها: • ما يقارب 136 مليون دولار أمريكي من المساهمات الطوعية اعتمدت اعتبارًا من ديسمبر/كانون الأول 2021؛ • حوالي 9 ملايين دولار أمريكي في برنامج التعاون التقني للمنظمة في 24 بلدًا بالإضافة إلى الأقاليم الفرعية وفي الإقليم. • مثلًا، يتعاون المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي في إطار مشروع *"تعزيز قدرة مشاريع الإنتاج الزراعي والغذائي المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على الصمود أثناء جائحة كوفيد–19 وبعدها في شرق أفريقيا"*، لمساعدة المجتمعات المحلية على التخفيف من المخاطر التي تطرحها جائحة كوفيد–19 على الإنتاجية الزراعية والنفاذ إلى الأسواق. • وضع المكتب الإقليمي لأفريقيا ونشر صحائف إجراءات إقليمية لأفريقيا لدعم البلدان الأعضاء والكيانات الإقليمية في جهود تعبئة الموارد وصياغة برامج الاستجابة لجائحة كوفيد–19 والتعافي منها. وتشمل الأولويات ما يلي: (1) منع نشوء جوائح حيوانية المصدر؛ (2) ومعايير التجارة وسلامة الأغذية؛ (3) وتعزيز قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود من أجل التعافي؛ (4) والإدماج الاقتصادي والحماية الاجتماعية للحد من الفقر؛ (5) والنظم الغذائية.

(2) ومراعاة الأولويات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 عند دعم الأعضاء من أجل التخفيف من وطأة التهديد الكبير الذي يطرحه هذا الفيروس أمام القضاء على الفقر المدقع واستئصال الجوع في أفريقيا. وأوصى المؤتمر الإقليمي تحديدًا المنظمة بالقيام بما يلي:	بموجب أحد مكونات الخطة العالمية للاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، نفذت المنظمة سلسلة من الأنشطة الرئيسية لإنقاذ الأرواح وسبل العيش في 18 بلدًا أفريقيًا، وصلت إلى 2.5 مليون أسرة معيشية (14.4 مليون شخص) بميزانية تقدر بنحو **428 مليون دولار أمريكي**. وقامت المنظمة بجمع وتحليل البيانات في الوقت المناسب لتوفير تقييمات ميدانية ورصد تأثير كوفيد-19 على النظم الزراعية والغذائية والأمن الغذائي. وقد ساعدت هذه البيانات الجهات الفاعلة في المساعدة الإنسانية والحكومات على تفادي أسوأ سيناريوهات تدهور الأمن الغذائي. وكفلت المنظمة استمرار العمليات الأساسية للتخفيف من تأثير الجائحة، بما في ذلك توزيع المدخلات في الوقت المناسب للمواسم المقبلة (انظر https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5911en).
(أ) دعم الأعضاء في عمليات تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي من أجل قياس أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية وأداء النظم الغذائية؛	وأُعدّ موجز عن السياسات حول تأثير جائحة كوفيد-19 على الزراعة والنظم الغذائية وسبل العيش الريفية في شرق إفريقيا. واستمد هذا الملخص من التحليلات الأولية لأثر الجائحة على الإقليم الفرعي. وقدّم خيارات في مجال السياسات لحماية أرواح وسبل عيش السكّان الأشدّ ضعفًا في الإقليم الفرعي. ويمكن الاطلاع على هذا الموجز عن السياسات على الرابط التالي: https://www.fao.org/3/cb0552en/CB0552EN.pdf
(ب) ودعم الأعضاء لإتاحة الأغذية المغذية وبكلفة ميسورة عن طريق تصميم وتنفيذ التدخلات التي تستند إلى التوصيات الواردة في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية لعام 2020؛	وفي ما يتعلق ببناء نظم متسقة للحماية الاجتماعية، عملت المنظمة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجامعة Universidad de Los Andes لإجراء تقييمات وتحليلات مؤسسية لاتساق برامج الحماية الاجتماعية مع الزراعة في أربعة بلدان هي إثيوبيا وزامبيا وليسوتو ومالي. وتم البحث في التدخلات المتعلقة بمصايد الأسماك في السنغال. وستُنشر وتعمم نتائج هذه الدراسات على نطاق واسع لتمكين البلدان الأخرى من الانخراط في وضع برامج للحماية الاجتماعية أكثر اتساقًا لتيسير الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود.
(ج) وتقديم الدعم لوضع نهج متعددة القطاعات لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيزها؛	وكذلك متّنت المنظمة برامج التغذية على المستويين القطري والإقليمي. ووُقّع خطاب اتفاق مع منتدى البحوث الزراعية لأفريقيا لتعزيز الحصول على أنماط غذائية صحية باستخدام أغذية تنتجها الشعوب الأصلية. وأجريت تقييمات لتأثير جائحة كوفيد-19 على التغذية في عدة بلدان في غرب أفريقيا.
(د) ودعم البلدان من أجل تصميم وتنفيذ برامج للحماية الاجتماعية تتسم بمزيد من الكفاءة والمردودية التكاليفية والابتكار، بما يشمل	

تعديل تصـميم البرامج وأدوات الإدارة ونظم التنفيـذ، بحيـث تنـدرج هـذه البرامج وتكون موجهة ضـمن أطر نظم الحماية الاجتماعية الوطنية التي تعزز قدرة الأسـر المعيشـية على الصمود على المدى الطويل؛	وعلى المستوى القطري، ساعدت المنظمة الحكومات الوطنية على تحسين اتساق البرامج الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك: في إثيوبيا، قدمت المنظمة الدعم لتحديث الجداول الوطنية لتراكيب الأغذية وتقييم حُزم سبل العيش لإرشاد إدماج نُهج سبل العيش في المرحلة الجديدة من البرنامج الرئيسي للحماية الاجتماعية (برنامج شبكات الأمان الإنتاجية)، الذي تشارك المنظمة حاليًا في القيادة الفنية لعنصر سبل العيش فيه. وفي بوروندي، ينفّذ البلد، بدعم من المنظمة، زراعة مراعية للتغذية في العديد من المشاريع والبرامج على المستوى القطري ضمن 71 مقاطعة في 13 محافظة. كما أجرت بوروندي أيضًا دراسة على المستوى القطري لتأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية، وقد نُشرت هذه الدراسة. وعلى المستوى الوطني، وضعت بوروندي الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية المتعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذية من الجيل الثاني وصادقت عليها، كما وضعت آلية رصد وتقييم لها وصادقت عليها؛ وأنشأت المنصة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية؛ ووضعت نصوصًا تنظيمية ووحدات تدريب لمنصات إقليمية وبلدية للأمن الغذائي والتغذية. وفي زامبيا، دعمت المنظمة وزارة التنمية المجتمعية والخدمات الاجتماعية في وضع منهجية لتحسين استهداف حزمة من تدابير دعم سبل العيش تسمى برنامج الأمن الغذائي. وفي السنغال، ساعدت المنظمة الحكومة على تصميم وتنفيذ تدخلات محسّنة للحماية الاجتماعية تراعي التغذية، والانتقال نحو نُهج أكثر تكاملًا لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية والحد من الفقر.
(3) ودعم الأعضـاء والجماعات الاقتصـادية الإقليمية لاغتنام الفرص من أجل تســـريع وتيرة الابتكار والرقمنة.	تواصل المنظمة دعم الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تسريع الابتكار والرقمنة من خلال مناقشات ومنتديات رفيعة المستوى. وأطلقت المنظمة "مبادرة 000 1 قرية رقمية" التي تهدف إلى تحسين سبل العيش في المناطق الريفية ومكافحة الجوع والفقر واللامساواة.

	ويجري على قدمٍ وساق تنفيذ مشروع إقليمي فرعي بعنوان "تعزيز فرص العمل وريادة الأعمال الزراعية بين الشباب والنساء في شرق أفريقيا" لإيجاد فرص عمل لائقة في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية للشباب والنساء في سبعة من بلدان شرق أفريقيا: إثيوبيا وبوروندي وكينيا ورواندا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا. ويركّز المشروع على تجميع المعلومات عن الزراعة وتعزيز قدرات الشباب والنساء بإقامة روابط مع مقدمي الخدمات المالية من خلال ترويج الرقمنة. وقد أعدّت المنظمة، بالشراكة مع منتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة، دورة إلكترونية مفتوحة واسعة النطاق موضوعها ريادة الأعمال الزراعية للشباب في أفريقيا. وتجمع هذه الدورة بين أفضل ممارسات ريادة الأعمال ونهج سلسلة القيم الزراعية الذي تدعو له المنظمة. ويجري بالفعل تجريب هذه الدورة في أوغندا. وللترويج لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في الرقمنة الزراعية، قام مكتب المنظمة، بالتعاون مع السلطات المحلية وشعبة الرقمنة والمعلوماتية في المنظمة، ببدء تنفيذ حافظة الخدمات الرقمية في تنزانيا لتعزيز قدرات الخدمات الاستشارية الرقمية. وتشمل الخدمات توقعات الأرصاد الجوية، وتقديم المشورة بشأن إنتاج الثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية، فضلاً عن ممارسات ما بعد الحصاد. وفي السنغال، وُسّع نطاق حافظة الخدمات الرقمية للمساعدة في التثقيف بشأن جائحة كوفيد-19 وأفضل الممارسات الصحية، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية الزراعية.
باء- مبادرة العمل يدًا بيد: نهج جديد لمكافحة الفقر والجوع	
25- وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) دعم تعزيز القدرات المؤسسية والفنية الوطنية والإقليمية من أجل توليد المعارف والبيانات التي	حاليًا، يشارك في المبادرة 25[1] بلدًا أفريقيًا. وقد موّلت المنظمة في إطار برنامجها للتعاون التقني مشاريع في 15 بلدًا[2] بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي للبدء في تنفيذ المبادرة التي تشمل: إطلاق المبادرة، وجمع البيانات، ومسح وتحديد الجهات المانحة، والتدريب على استخدام المنصة الجغرافية المكانية، وتصنيفات أنماط المناطق الجزئية باستخدام التحليل العشوائي لحدود الربحية، من بين أمور أخرى.

[1] إثيوبيا، إرتريا، أنغولا، أوغندا، بوركينا فاسو، بوروندي، تانزانيا، تشاد، رواندا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، الصومال، غابون، غامبيا، غينيا بيساو، غينيا، كابو فيردي، الكاميرون، كونغو، مالي، ملاوي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا

[2] إثيوبيا، أنغولا، بوركينا فاسو، تشاد، رواندا، غابون، غينيا بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، مالي، ملاوي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا، زمبابوي

تدعم التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والتعلّم بالاستناد إلى الأدلة، وإدارتها؛	فعلى سبيل المثال، تعتزم أنغولا تحسين نظام المعلومات الاقتصادية الزراعية والقدرة الإحصائية الزراعية على اتخاذ قرارات أفضل قائمة على الأدلة من خلال برنامج التعاون التقني TCP/ANG/3802. وقد استُخدم هذا البرنامج لإعداد ميزانيات عمومية للأغذية تبين الاتجاهات في مجمل الإمدادات الغذائية الوطنية ولإكمال مسح زراعي وطني. وقد متّنت المنظمة قدرات 42 مشاركًا من 15 بلدًا[3] بشأن الخطوط التوجيهية التشغيلية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي 2020 (WCA 2020). ولمساعدة الأعضاء على تحسين جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها وقابليتها للمقارنة وتطوير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عقدت المنظمة الدورة السابعة والعشرين لهيئة الإحصاءات الزراعية الأفريقية (AFCAS) التي شارك فيها أربعون بلدًا من البلدان الأعضاء في الهيئة.
(2) ودعم الأعضاء في وضع نظم متسقة وفعالة لجمع البيانات وإدارتها عن طريق المبادرة، بما يشمل المؤشرات التي وضعت لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مالابو ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛	أجرى عدد من البلدان المشاركة في مبادرة العمل يدًا بيد، مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو ومالي وزمبابوي ونيجيريا، تحليلًا أوليًا للتمييز بين الأقاليم المنتجة. وباستخدام التحليل العشوائي لحدود الربحية الذي يربط طبقات متعددة من البيانات المسندة جغرافيًا، تُحدد المجالات التي ستُترجم فيها زيادة الاستثمارات الزراعية إلى إنتاج محسّن ومستدام، وإلى تسريع الحد من الفقر (هدف التنمية المستدامة 1)، وتحسين فرص الحصول على أنماط غذائية صحية (هدف التنمية المستدامة 2)، والحد من أوجه عدم المساواة (هدف التنمية المستدامة 10). ويجري تطوير لوحة معلومات لتوفير الشفافية الكاملة بشأن أداء البرنامج ولتمكين تحليل الأثر الآني وعلى أساس مستمر. وتتضمن لوحة المعلومات بيانات وتحليلات جُمعت بجهد وأناة على مدى أشهر عدة، وهي تستفيد من المشاورات الوثيقة بين الحكومات المضيفة والشركاء المتعددين، وتم الاسترشاد بها في تنفيذ البرنامج الاستراتيجي للبلد وخطته الاستثمارية. وإنّ لوحة المعلومات مصممة لتوفير تقارير آنية منتظمة عن التقدم المحرز في تحقيق معالم إنجاز البرنامج وأهداف التنمية المستدامة، مصحوبة كلها بمرئيات تقوم بدور دليل ومحك للحكومة والشركاء. كما توفر اللوحة تحليلًا للآثار الرئيسية وتحليل للتكاليف والمنافع، وتسلّط الضوء على التقدم في مجالات التدخل.

[3] إثيوبيا، أنغولا، بوركينا فاسو، تشاد، رواندا، زمبابوي، غابون، غينيا بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، مالي، ملاوي، موزمبيق، النيجر، نيجيريا

(3) والنهوض بواقع وجود أوجه تقارب كبيرة في ما بين معظم المؤشرات الموضوعة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ إعلان مالابو وأهداف التنمية المستدامة؛	درّبت المنظمة 50 مشاركًا من 12 بلدًا على مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-3-1: "حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية" ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-3-2: "متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، حسب نوع الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية" للتعجيل باعتماد وتنفيذ منهجيات أهداف التنمية المستدامة المطورة حديثًا (مؤشرات المستوى الثاني). وأتاحت المنظمة قاعدة بياناتها لمؤشرات مختارة لأهداف التنمية المستدامة ودعمت العديد من البلدان (تشاد وغينيا وكوت ديفوار وكينيا ومالي ونيجيريا والنيجر ورواندا وتنزانيا) لإعداد الدورة الثالثة من الاستعراض الذي يجري كل سنتين للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية لإعداد تقرير الاستعراض الشامل للقارة الذي يجري كل سنتين. ودعمت المنظمة ثمانية بلدان[4] من أجل استكمال الاستعراضات الوطنية الطوعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأعدّت ووزعت طبعتين (2020 و2021) من الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا، كجزء من رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم.
(4) وتشجيع إقامة شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص تشمل صغار المنتجين، باعتبارها عاملاً أساسيًا يؤدي إلى تحقيق النتائج الكفيلة بتغيير حياة الكثيرين وتعزيز المناظر الطبيعية المستدامة؛	أحرزت زيمبابوي تقدمًا وأقامت شراكات متقدمة حصلت على دعم من دولة الإمارات العربية المتحدة (0.5 ملايين دولار أمريكي لتطوير سلاسل قيمة شاملة للجميع) ومملكة هولندا (الفاقد والمهدر من الأغذية). وتسعى إثيوبيا إلى تسريع التحوّل الزراعي والتنمية الريفية، بالاستفادة من عمل قائم ما بين الحكومة وشركائها لدعم تطوير وتنفيذ السياسة المتكاملة للحديقة الزراعية والصناعية. ويتيح الدعم الذي تقدمه مبادرة العمل يدًا بيد أولًا تطوير دراسات سلسلة القيمة ومن ثمّ تحليلات وخطط الاستثمار لتوجيه استثمارات شركاء التنمية من القطاعين العام والخاص في الإنتاج والتجميع وإضافة القيمة والتسويق، وبصورة خاصة من خلال مناطق شراء السلع الزراعية المحيطة بالحدائق. ويجري تنفيذ مشاريع مماثلة في عدد من البلدان الأخرى، بما في ذلك بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا وساو تومي وبرينسيبي.

[4] أنغولا، تشاد، زيمبابوي، سيراليون، كابو فيردي، مدغشقر، ناميبيا، النيجر.

(5) والنظر في سبل تعزيز وتوسيع نطاق نهج مبادرة العمل يدًا بيد من أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه المنظمة على المستوى القطري لتحقيق سائر الأهداف ذات الأولوية لدى المنظمة، والعمل على نحو متسق مع أولويات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، لا سيما الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من تأثيرات؛	المنافع المتنوعة التي يوفرها تعيين مبادرة العمل يدًا بيد كأحد مجالات الأولوية البرامجية العشرين ضمن الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031، ولا سيما القدرة على استخدام هذه المبادرة كدليل على المفهوم وكمختبر تعلّم لتحقيق تحوّل على نطاق المنظمة من توجّه ثابت إلى المشاريع إلى نهج برامجي أكثر دينامية وأوسع نطاقًا. وأحد الدروس الرئيسية المستفادة حتى الآن هو أن بادرة العمل يدًا بيد ليست برنامجًا يُصدّر إلى البلدان، بل إنها توفّر سلسلةً من وسائل الدعم المصمّمة لضمان أن تقوم البرامج الوطنية والدولية والسياسات ويقوم اتخاذ القرارات الاستثمارية على أقوى العلوم المتوفرة وعلى أدلّة خاصة بالبلد المعني؛ وأن تحقّق بالكامل إمكانات شركاء التنمية التقليديين وغير التقليديين في العمل معًا لحشد وسائل تنفيذ الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وتسريع تحقيقها، مع الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية القائمة؛ وأن تشجّع وتيسّر توسيع نطاق الاستثمارات العامة والخاصة كقوى دافعة جوهرية للتغيير التحويلي؛ وأن توفّر بيئة تمكينية، بما في ذلك نُظم رصد وتقييم من أحدث طراز، لمواصلة العمل التعاوني مع مرور الوقت.
(6) وإنشاء عنصر مخصّص لمساعدة المستفيدين من مبادرة العمل يدًا بيد على الرقمنة ونشر التكنولوجيات الملائمة في الزراعة وفي النظم الغذائية كافة؛	من خلال برامج التعاون التقني لدى المنظمة، في ديسمبر/كانون الأول 2021، كانت مبادرة العمل يدًا قد استثمرت ما مجموعه 5 ملايين دولار أمريكي في 15 بلدًا أفريقيًا. ويوفر تعيين مبادرة العمل بيد كأحد مجالات الأولوية البرامجية بموجب الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، إطارًا مؤسسيًا لنهج أكثر شمولًا وانتظامًا لمعالجة الاختناقات المؤسسية القائمة وتطوير مجموعة من الدعائم المؤسسية اللازمة لإطلاق الإمكانات الكاملة للمبادرة. ومن المرتقب أن تعمل الفرق الرئيسية والموسّعة المعنية بمجالات الأولوية البرامجية كمجمّع تفكير على نطاق المنظمة كله لتطوير القدرات المؤسسية المطلوبة في كل مجال. وفي حالة مبادرة العمل يدًا بيد، سيمتد ذلك إلى ما هو أبعد من الشواغل الفنية البحتة ليشمل مواضيع تشغيلية هامة. ويتجلى دعم الرقمنة في إنشاء المنصة الجغرافية المكانية التابعة لمبادرة العمل يدًا بيد وتطويرها بتسارع، وهي تدمج وتوحّد جميع البيانات التي تحتفظ بها المنظمة وتمكّن الوصول إليها عبر منصة مفتوحة، ويعمل خبراء تقنيون من عشرين وحدة تقنية مع فريق المنصة الجغرافية المكانية في شعبة الرقمنة والمعلوماتية في المنظمة على فهرسة وتنظيف الإشارات الجغرافية، وتوفير البيانات الفوقية وفقًا لمعايير مصادق عليها، وتمكين الوصول إلى العديد من مجموعات البيانات التي كانت في السابق تحتفظ بها على نحو منفصل

	مختلف الشُعب الفنية والمكاتب الإقليمية والقطرية. ولتسهيل تطبيق المنصة، عُقد تدريب على استخدامها مع 9 دول (أنغولا والكاميرون وغابون وكينيا وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا وزيمبابوي). مثلًا، في إثيوبيا، أحدث شريك انضم إلى مبادرة العمل يدًا بيد إليه هو منصة Digital Green التي تتولى نشر المعرفة الزراعية بين المزارعين باستخدام التكنولوجيا الرقمية.
(7) وتشـــجيع تبادل التجارب في ما بين البلدان المشاركة في مبادرة العل يدًا بيد.	مع توسع مبادرة العمل يدًا بيد عبر بلدان المنظمة، ما زال كل فريق يبذل جهودًا لتعزيز وتشجيع المشاركة من خلال تبادل أفضل الممارسات. فقد عقدت ندوات إلكترونية داخلية لتبادل الخبرات، مثلًا مرتين لغرب أفريقيا في يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2020 ومرتين على مستوى المنطقة في اجتماع الإدارة الإقليمية في أبريل/نيسان 2021، عرض فيها ممثلو المنظمة القطريون في إثيوبيا ومالي وزيمبابوي وجهات نظرهم، ومؤخرًا في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2021، دُعي ممثلو المكاتب القطرية للمنظمة في الكاميرون وإثيوبيا ومالي وزيمبابوي لعرض التقدم المحرز. وبالإضافة إلى الندوات الإلكترونية الداخلية التي عقدتها المنظمة لتبادل الخبرات، مثلًا، دعا فريق مبادرة العمل يدًا بيد القطري في نيجيريا ممثلين من المبادرة في إثيوبيا وزمبابوي إلى تقديم عروض بقصد تبادل الخبرات.
جيم– بناء نظم غذائية وزراعية قادرة على الصمود في ظلّ الأزمات المتعدّدة والمتداخلة (الظواهر المناخية القصوى والآفات والأمراض العابرة للحدود والنزاعات والركود الاقتصادي): معالجة محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام أفريقيا	
28– وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) تعزيز أولوياتها المتعلقة بالاستثمارات والشراكات من أجل وضع نهج ونظم متكاملة وشاملة ومبتكرة لبناء القدرة على الصـــمود، بما في ذلك من خلال خطط شـــاملة للحماية الاجتماعية، عبر محور الشـــؤون الإنسانية والتنمية والسلام، بما يمكّن من الانتقال من إيصال المساعدة الإنسانية إلى القضاء على الحاجة	في إطار المبادرة الإقليمية لبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا، تقوم المنظمة بدعم البلدان لإنشاء برامج حماية اجتماعية تسترشد بالمخاطر وتستجيب للصدمات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وحماية أصول الأسر المعيشية وزيادة دخل السكان الأكثر انكشافًا على المخاطر. ويسهم هذا النهج في إحداث نقلة نوعية كبيرة في المساعدة الإنسانية بالانتقال من الاستجابة للأزمات إلى المبادرات الوقائية والاستباقية. وفي هذا السياق، تعمل المنظمة في بعدين في سياقات الأزمات الغذائية، أي (1) الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية القائم في الاستجابة للصدمات والأزمات، (2) ودعم تطوير نظم حماية اجتماعية مصممة لتوسيع نطاق الدعم في حالة الأزمات أو الكوارث التي لا يتوفر فيها هذا الدعم. وتستفيد المنظمة من التدخلات القائمة على الأموال النقدية لبناء آليات شبكات الأمان التي تستجيب للصدمات.

إليها، وذلك من خلال الحد من المخاطر وأوجه الضعف، ودعم جهود الوقاية؛	وفي إثيوبيا، دعمت المنظمة إدماج نهج سبل كسب العيش في المرحلة الجديدة من البرنامج الرئيسي للحماية الاجتماعية (برنامج شبكات الأمان الإنتاجية)، الذي أصبحت المنظمة الآن تشارك في القيادة الفنية لمكوّن سبل كسب العيش فيه. وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، دعمت المنظمة بناء قدرات نظم الإنذار المبكر وتنفيذ نهج الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، وربطت ذلك بنظم الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار الصدمات في الزراعة. وأخيرًا، تعمل مشاريع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية التي تنفذها المنظمة، بما في ذلك في منطقة الساحل وإثيوبيا ومدغشقر والصومال وجنوب السودان، على بناء قدرة المجتمعات المحلية الضعيفة على مواجهة الأزمات الغذائية وتوليد التعلم لتحسين البرمجة المستقبلية وتمتين الشراكات عبر محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام. وقد شاركت المنظمة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في يوليو/تموز 2021 في تقديم حلقة عمل لتعزيز القدرات موضوعها "تعزيز قدرة المهاجرين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في شرق أفريقيا على الصمود والاعتماد على الذات". وكانت حلقة العمل هذه بمثابة منصة لتعزيز تبادل الدروس المستفادة وبحث النُهج الرئيسية والفرص لتكييف وتحسين السياسات والبرامج الحالية بشأن الهجرة والتنمية الريفية والقدرة على الصمود وتعزيز محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام في الإقليم، بما في ذلك في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.
(2) وضمان إدماج النهج المراعية للنزاعات بطريقة متعمدة ومتسقة على نحو أكبر، وتحسين القدرات المحلية لتحقيق السلام إلى جانب الاستثمار في سبل معالجة التعقيدات التي تعاني منها الفئات الضعيفة واحتياجاتها في الحياة اليومية وخلال الأزمات على السواء؛	تتألف النهج المراعية للنزاعات التي تتبعها المنظمة من تحليل السياق والبرمجة المراعية للنزاعات. وتنفذ مشاريع المنظمة ذات الصلة في ظروف هشة ومتأثرة بالنزاعات و/أو في ظروف ما بعد النزاع، حيث قد تكون المؤسسات ضعيفة، والعلاقات المجتمعية متجزأة، والحصول على الموارد مقيدًا أو يكتنفه تنافس شديد. فمثلًا، لدى المنظمة في أفريقيا 22 مشروعًا جاريًا من مشاريع صندوق بناء السلام قيمتها نحو 19.3 مليون دولار أمريكي في 13 بلدًا، وهي بوركينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وغينيا، والكاميرون، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر.

	وقد قدّم المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية التابع للمنظمة دورات تدريبية على البرمجة المراعية للنزاعات 121 خبيرًا من أوغندا وجنوب السودان والسودان والصومال. ووثّقت الدروس المستفادة من عمل المنظمة في الصومال على البرمجة المراعية للنزاع، استنادًا إلى نتائج مشروع "العمل على تعزيز القدرة على الصمود PROACT"، كما وثّق أيضًا المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية تأثير جائحة كوفيد-19 على السلام والنزاعات، وقدّم توصيات بشأن البرمجة التكيفية. واستمر التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في إطار "آلية الإنذار المبكر بالنزاعات والاستجابة لها" بشأن تحليلات النزاعات عبر الحدود وتبادل المعلومات.
(3) والتشـــديد على توطيد التعاون مع التركيز في الوقت نفســـه على تحقيق النتائج الجماعية لمعالجة أوجه الضـعف والمخاطر التي تعاني منها المجتمعات المحلية في البلدان المعرّضة للأزمات؛	ما تزال المنظمة تعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين على إدارة وخفض المخاطر في مواجهة تقلب المناخ وظواهره المتطرفة، التي يمكن أن تسهم هي نفسها في نشوب النزاعات من خلال ضعضعة سبل العيش والأمن الغذائي والتغذية. ومنذ عام 2016، تنفّذ الوكالات التي توجد مقارها في روما برنامجًا مدته خمس سنوات يهدف إلى حماية وتعزيز مصادر غذاء وسبل عيش المجتمعات المحلية من خلال ترميم وإعادة تأهيل ودعم أصولها الإنتاجية (كالأراضي والموارد الطبيعية والمدخلات والأدوات ومصادر المياه والثروة الحيوانية، وغير ذلك)، وتحسين الروابط مع السوق وتعزيز القدرات الفنية والتسويقية في النيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. وسيسهم ذلك في معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وأوجه الضعف، وسيقلل في نهاية المطاف الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وبالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، أعدت المنظمة البرنامج الإقليمي المشترك للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استجابة للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، وهو برنامج تنفذه الوكالات التي توجد مقارها في روما ويهدف إلى تمتين قدرة المجموعات السكانية الريفية الأشدّ ضعفًا في منطقة الساحل على الصمود بطريقة مستدامة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. ويمتد البرنامج الذي تبلغ قيمته 180 مليون دولار أمريكي على ست سنوات ويشمل خمسة بلدان في منطقة الساحل هي: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال، وقد بدأ في عام 2021 بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ.

	وفي أرض الصومال وجنوب السودان والسودان، تقوم المنظمة بتنفيذ برنامج لبناء قدرة النظم الغذائية على الصمود خلال الأزمات المديدة بالشراكة مع جامعة ومركز بحوث فاغنينغن. ويتبنى البرنامج الذي تبلغ مدته أربع سنوات وتبلغ قيمته 28 مليون دولار أمريكي نهجًا مبتكرًا قائمًا على المنطقة المعنية وسبل العيش فيها ينظر في التهديدات والمخاطر المتعددة الأبعاد التي تتعرض لها المجتمعات المحلية، وفي الوقت نفسه يحدد الفرص المتاحة لتحسين قدرة سبل العيش على الصمود ويستفيد منها. ويهدف البرنامج إلى تحسين وصول الجميع إلى الموارد الطبيعية المحلية وإدارة هذه الموارد، وتحسين فرص سبل العيش والدخل على طول سلاسل القيمة، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على دعم سبل العيش المراعية لاعتبارات التغذية، وتوليد التعلم على تحسين السياسات والممارسات المتعلقة بقدرة النظم الغذائية على الصمود. ويعزز هذا البرنامج أيضًا التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين المشاركين في المجالات المستهدفة للتوصل إلى نتائج جماعية بين التدخلات الإنسانية والإنمائية المتعددة القطاعات.
(5) وتعزيز قدرات البلدان في مجال قدرة نظمها الغذائية والزراعية على الصمود في سياق الأزمات، لا سيما الظواهر المناخية القصوى، والآفات والأمراض العابرة للحدود، والنزاعات، وحالات الركود الاقتصادي؛	تدعم المنظمة البلدان لحماية سبل العيش الزراعية والأمن الغذائي للأسر الضعيفة من خلال العمل على المواجهة الاستباقية للمخاطر، وبالتالي خفض الاحتياجات للمعونة الإنسانية والحيلولة دون تدهور الأمن الغذائي وتمتين قدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود. وقد وضعت المنظمة نظم الإنذار المبكر–العمل المبكر المصممة خصيصًا لكل بلد والمستندة إلى نظم الإنذار المبكر القائمة لتحديد محفزات العمل المبكر في الوقت المناسب. وتمكّن هذه النظم المنظمة من رصد المخاطر الرئيسية، بما في ذلك الصدمات المناخية والنزاعات، والعمل في وقت مبكر للتخفيف من آثارها على قطاع الزراعة وسبل العيش من خلال أداة تشغيلية، هي خطة الإنذار المبكر–العمل المبكر. وفي هذا السياق، تعزز المنظمة قدرات الموظفين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية كشرط مسبق لإنشاء نظم الإنذار المبكر– العمل المبكر في البلدان المعرضة للمخاطر بشدة وتوفير الدعم الكافي خلال عملية تحليل المخاطر وخلال تفعيل وتنفيذ هذه النظم؛ وتعزيز جهود الدعوة المستندة إلى الأدلة التي تم جمعها بشأن فعالية الإجراءات الاستباقية.

	وقد أجرى النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، بالشراكة مع وكالة NASA Harvest، تدريبًا على مؤشرات الأرصاد الجوية–الزراعية لـ 114 موظفًا في مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية والمكاتب القطرية للمنظمة (بما في ذلك جهات الاتصال لخطة الإنذار المبكر–العمل المبكر) في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي لتمتين القدرات التحليلية في مجال الرصد الزراعي باستخدام بيانات الاستشعار عن بعد. ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة، بالتعاون مع وكالة NASA Harvest، بتجربة عملية لرسم خرائط المحاصيل في ملاوي وناميبيا، لتحديث خرائط الأراضي الزراعية والحصول على بيانات عن الغلال لنماذج التنبؤ بالغلال القائمة على الاستشعار عن بعد. ويجري في البلدين كليهما تطوير تطبيق قائم على الهاتف المحمول لجمع البيانات النوعية عن ظروف المحاصيل. والهدف من ذلك هو تزويد أصحاب المصلحة الوطنيين بأدوات مبتكرة للحصول على معلومات الإنذار المبكر. ويقوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة التابع للمنظمة بتنفيذ أداة لرصد وتحليل أسعار الأغذية في أنغولا وزمبابوي. وهذه الأداة هي برنامج حاسوبي سحابي يمكّن المؤسسات الوطنية من إدارة معلومات الأسعار المحلية ونشرها وتحليلها على نحو أفضل. وفي أوغندا، تعمل المنظمة على وضع نظم منسّقة للإنذار المبكر لتوجيه برامج العمل الاستباقية الفعالة، لا سيما للمناطق الرعوية. وفي جنوب السودان، تعد المنظمة شريكًا رئيسيًا في البرنامج التجريبي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الإجراءات الاستباقية المتركزة على الفيضانات. وتشمل الأمثلة الأخرى على تدخلات المنظمة من حيث الإجراءات الاستباقية حماية الأصول وسبل العيش من الصدمات الوشيكة (مثل إعادة بناء ضفاف الأنهار أو إصلاح مشاريع الري) بالإضافة إلى التجهيز المسبق لضمان تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب لمن هم في أمس الحاجة إليها (مثل التجهيز المسبق للبذور أو الأدوات).

	وفي غرب أفريقيا، تقدم المنظمة سنويًا دعمًا تقنيًا إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والحكومات في حالة الأغذية والتغذية في ما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بحالة الأغذية والتغذية وتقييم تحليل أوجه الضعف الغذائية والتغذوية في منطقة الساحل من خلال *الإطار المنسق Cadre Harmonisé*. وفي إثيوبيا، قدّمت المنظمة الدم لطلب بناء قدرات المؤسسات الوطنية على تطوير المقدرة التنظيمية على إجراء تحليل مخاطر الآفات النباتية وتقليص العقبات التي تسببها الآفات النباتية في التجارة سعيًا إلى توفير فرص أفضل للنفاذ إلى الأسواق أمام التجارة الإثيوبية. وقابل هذا التدريب تدريب متخصص على تحليل ورصد مخاطر الآفات النباتية قدّمه جهاز خدمات التفتيش على الصحة النباتية في كينيا. وتمخضت هذه المساعدة الفنية عن تعزيز قدرة الهيئات التنظيمية الإثيوبية على تحليل تهديدات الآفات النباتية في مسارات التجارة الرسمية ووضع تدابير صحة نباتية مناسبة للتخفيف من تلك التهديدات عند نقطة منشأ السلعة المعدة للاستيراد. وفي شرق أفريقيا، بهدف منع الجراد الصحراوي، تم إنشاء أطر لإدارة الإبلاغ والمساءلة وتطويرهما، بما في ذلك لوحة معلومات مخصصة لذلك. ويمكن الاطلاع على لوحة المعلومات هذه على: https://www.fao.org/locusts/response-overview-dashboard/en/ وما زالت دودة الحشد الخريفية آفة هامة تهدد الأمن الغذائي وسبل العيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتم تطوير تكنولوجيات وأدوات مختلفة من أجل إدارتها على نحو مستدام. ولهذا السبب، هدف خطة العمل العالمية لمكافحة دودة الحشد الخريفية التي استهلّت في عام 2019، إلى إدماج هذه التكنولوجيات وإثباتها وتطبيقها وتيسير اعتماد استراتيجيات الإدارة المتكاملة للآفات الخاصة بالإقليم على نطاق واسع. وتم تنفيذ خطة العمل العالمية في 4 بلدان تجريبية (بوركينا فاسو والكاميرون وكينيا وملاوي) تمثل الأقاليم الفرعية الأربعة في الكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية، كما تم وضع حزم للإدارة المتكاملة للآفات للنهوض بهذه الخطة.

	ونشر موجز فني عن إدارة دودة الحشد الخريفية يوجز قصص نجاح من مشاريع سابقة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهو يوضح أن مدارس المزارعين الحقلية فعّالة في إدخال تغيير سلوكي بين المشاركين في ما يتعلق بحقيقة أن استخدام مبيدات الآفات هي الطرق الشائعة لمكافحة دودة الحشد الخريفية أو غيرها من الآفات الغازية مكافحة فعالة. ويمكن الاطلاع على المطبوع على الرابط التالي: https://www.fao.org/3/cb3890ar/cb3890ar.pdf
(6) واستعراض برامجها للتكيّف مع سياقات السوق الحالية المنبثقة عن الأزمة الاقتصادية والصحية العالمية التي خلّفتها جائحة كوفيد-19؛	كَفَلت المنظمة استمرار العمليات الأساسية الرامية إلى التخفيف من آثار الجائحة، بما في ذلك توزيع المدخلات في الوقت المناسب للمواسم المقبلة. ودعمت المنظمة إنتاج المحاصيل والخضروات لحوالي 1.5 مليون أسرة (8.9 ملايين شخص) بتوفير المدخلات الزراعية الحيوية رغم القيود المفروضة على التنقل وبما يتماشى تمامًا مع المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية والسلطات الوطنية (يمكن الرجوع أيضًا إلى الفقرتين ألف (1) وألف (2)). ويمثل برنامج قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود من أجل التعافي 85 في المائة من إجمالي التمويل لبرنامج المنظمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها في إقليم أفريقيا.
(7) والعمل مع أعضاء المنظمة في مفوضية الاتحاد الأفريقي لمناقشة القضايا السياسية الطابع للغاية المتصلة بمحور العمل الإنساني والإنمائي والمتصل بالسلام؛	على المستوى الإقليمي، عملت المنظمة وما تزال تعمل على تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء قدرة النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش على الصمود في وجه الصدمات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عبر محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام. وقد نظمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمنظمة في عام 2020 معرضًا افتراضيًا لتبادل المعرفة عن: "تعزيز الابتكار لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية". وكانت مواضيع هذا المعرض نظم المعلومات، ونظم وتحليل الإنذار المبكر، وخفض مخاطر الكوارث والقدرة على التكيّف مع المناخ، والدعم المبتكر للرعاة والرعاة الزراعيين، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والنزاعات القائمة على الموارد الطبيعية. واعتمد معرض عام 2020 الافتراضي هذا على الجهود السابقة التي بذلتها مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وجهود المنظمة لتعزيز إدارة المعرفة من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في أفريقيا.

(8) وإنشاء منصة على مستوى القارة للأمن الغذائي ونظام معلومات ذات الصلة لكي تستخدمها البلدان.	يجري وضع الصيغة النهائية للمنصة الفنية الإقليمية بالتعاون مع مكتب الاتصالات وشعبة الرقمنة والمعلوماتية ومكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا. وستكون المنصة مرجعًا للموظفين الفنيين في الإقليم لتبادل المعارف والتعاون.
دال– التقدم المحرز في البرنامج الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ونحو وضع برنامج عمل لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغذية في البلدان غير الساحلية في أفريقيا	
33- وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي:	وافقت المنظمة على تمويل خاص لمقترح يتناول التعاون في ما بين البلدان النامية غير الساحلية وينظر في بعض المسائل السياساتية.
(1) دعم وتوطيد التعاون في ما بين البلدان غير الساحلية في أفريقيا وبلدان العبور المجاورة لها، بما يشمل في ذلك صياغة الأولويات على مستوى السياسات والاستثمارات من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتجارة؛	ومن أمثلة التعاون بين هذه البلدان مشروعان عابران للحدود بين مالي وموريتانيا، ومالي وبوركينا فاسو على التوالي. وهذان المشروعان هما: • UNJP/MLI/064/PBF: *إدارة النزاعات وتعزيز قدرة القطاع الزراعي الرعوي على الصمود على الحدود بين موريتانا ومالي*؛ • UNJP/MLI/055/PBF: *تشجيع الترحال الرعوي السلمي في منطقة ليبتاكو غورما*. وتشارك ملاوي في المشروع الإقليمي الفرعي بعنوان "تقديم الدعم من أجل تفعيل السياسة الزراعية الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي" (GCP/SFS/004/EC). وتقوم المنظمة بتنفيذ البرنامج الفرعي 2–3 من الآلية المرنة المتعددة الشركاء بعنوان "تمكين المرأة في النظم الغذائية وتعزيز القدرات المحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على الصمود في قطاع الأغذية الزراعية (FMM/GLO/145/MUL)، الذي يغطي كابو فيردي وجزر القمر. http://www.fao.org/3/cb0685en/cb0685en.pdf

	وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، أجريت تقييمات لسلسلة القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية في جزر القمر لسلاسل قيمة الفواكه والدواجن، وفي كابو فيردي لسلسلة قيمة مصايد الأسماك. وفي كابو فيردي، استفادت 30 امرأة من بائعات الأسماك من أنشطة تنمية القدرات بشأن تحويل المأكولات البحرية، والحد من الفاقد منها، وزيادة القيمة التغذوية والاقتصادية. وتم شراء معدات لتجهيز الأسماك متعددة وحفظها (مثل آلات التثليج التي تستخدم الألواح الشمسية، وشاحنات التبريد) وسيستفيد منها مجتمعان محليان لمصايد أسماك (100 مزارع). وفي جزر القمر، أنشأ البرنامج الفرعي منصة افتراضية بشأن التمويل المتناهي الصغر يستهدف النساء رائدات المشاريع. منصة إعلامية بشأن التمويل المتناهي الصغر؛ معلومات عن القروض ومعايير الأهلية: http://www.facekm.net/ ووُثّقت الممارسة الواعدة التالية "تمكين النساء في سلاسل قيمة صيد الأسماك الحرفي وصغير النطاق في كابو فيردي"، وعرضت خلال ندوة إلكترونية عالمية حول "تقليص الفجوة بين الجنسين في قطاع مصايد الأسماك من أجل نظم غذائية مستدامة" عقدت في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.
(2) وتعزيز الاتساق في دعم البلدان غير الساحلية في أفريقيا، نظرًا إلى ضعفها في التصدي للتحديات الفريدة والمعقدة للأمن الغذائي والتغذية؛	يشمل تخطيط البرامج لتعزيز الاتساق بناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية لتعزيزهما لدى المجموعات السكانية الضعيفة المعرّضة لمخاطر مخاطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وتنويع الإنتاج وتطوير سلاسل القيمة الزراعية والحرجية والرعوية والسمكية، ودعم صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها. وفي زامبيا، يخضع مشروع التقييم السريع للنظم الغذائية لعملية تخطيط لجمع البيانات من خلال الجهد المشترك بين مركز التعاون الدولي الفرنسي للبحوث الزراعية من أجل التنمية، ومركز المبادرة والتنمية، والبعثة الأوروبية في زامبيا، واثنين من الاستشاريين الوطنيين العاملين لدى المنظمة. وفي ملاوي، يجري حوار مستمر بشأن النظم الغذائية على الصعيدين الوطني والوطني الفرعي. ويقوم مكتب المنظمة في ملاوي بتنفيذه بالتعاون مع وزارة الزراعة.

(3) ودعم البلدان النامية غير الساحلية في وضع الآليات وتسخير الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية للاستفادة من الإمكانات الراهنة؛	من الأمثلة الحالية على ذلك في حافظة المنظمة مبادرة العمل يدًا بيد، التي تتطور بشكل جيّد في مالي بدعم من الشركاء المتعاونين الرئيسيين وقيادة واضحة على المستوى الحكومي. وفي ملاوي، هناك برنامج وطني للتعداد الزراعي والحيواني ما زال في مرحلة الدعم الفني.
(4) ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية في التصدي بصورة استباقية ومجدية للتحديات التي تواجهها في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال المبادرات الإقليمية والقارية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج تنمية البنى التحتية في أفريقيا، ورؤية الزراعة الذكية مناخيًا في أفريقيا (رؤية الاتحاد الأفريقي لتمارس 25 مليون أسرة معيشية زراعية على الأقل الزراعة الذكية مناخيًا بحلول عام 2025)؛	من الأمثلة على النجاح في ذلك مبادرة الجدار الأخضر العظيم وبرنامج المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل بشأن القدرة على الصمود، بالإضافة إلى مشروع تعزيز التنسيق في مجال الزراعة الحافظة للموارد وتوسيع نطاقها وحوكمتها في أفريقيا الجنوبية (SSUGCASA) (رمز المشروع FMM/GLO/146/MUL بموجب تفويض الميزانية الميدانية).
(5) وإيلاء اهتمام خاص لمكوّن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي في خطة العمل العالمية؛	توجد حاليًا في موريشيوس مشاريع لبرنامج التعاون التقني تركز على مكوّن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك (أ) دعم وضع سياسة وخطة استراتيجية لقطاع مصايد الأسماك؛ (ب) وتعزيز سبل العيش الريفية والإنتاجية الزراعية من خلال تنمية الزراعة الحراجية في موريشيوس. وكان مشروع للصندوق الاستئماني للتضامن الأفريقي عنوانه "*اعتماد ممارسات زراعية كفؤة وذكية مناخيًا في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية*" اكتمل في يونيو/حزيران 2021 في سيشيل قد روّج اعتماد ممارسات لإنتاج الأغذية كفؤة وذكية

	مناخيًا؛ والتيسير لفرص التسويق؛ والسلوكيات الغذائية المناسبة من خلال نظم غذائية مستدامة وأنماط غذائية صحية وتغذية محسّنة.
(6) وتقديم مساعدة واسعة النطاق للدول الجزرية الصغيرة النامية لتيسير مشاركة القطاع الخاص في الأمن الغذائي والتغذية في الإقليم.	هناك عدة مشاريع جديرة بالملاحظة، بما في ذلك: • في جزر القمر، يجري تنفيذ مشروع لدعم تطوير الزراعة المراعية للتغذية؛ • تقديم الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لرفع مستوى الزراعة والتعامل مع واردات لحم الخنزير وأفراخ الدجاج في سيشيل؛ • تعزيز سبل العيش والأمن الغذائي والسلامة البحرية من خلال زيادة قدرة مجتمعات الصيد التي تعتمد على مصايد الشعاب المرجانية على الصمود في البلدان الساحلية الأفريقية المشاطئة للمحيط الهندي (جزر القمر وسيشيل وكينيا ومدغشقر وموريشيوس) • في كابو فيردي، في إطار مشروع الصندوق الاستئماني للتضامن الأفريقي، وبالشراكة مع الوزارات المعنية، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة، أعد موجز قطري عن الزراعة الذكية مناخيًا عقب إجراء تقييم للزراعة الذكية مناخيًا، بما في ذلك تحديد التقنيات المكّيفة وأفضل الممارسات.
هاء– تنفيذ عملية تحويل النظم الغذائية الشاملة في أفريقيا بالاستفادة من الابتكار والرقمنة: نحو مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021	
37- وأوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) مساعدة الأعضاء في المنظمة وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته، في إدراج الأغذية والزراعة المستدامة في خطط العمل الوطنية الاستراتيجية والخاصة بالاستثمارات على أفضل نحو، وتنسيق الأنشطة بين القطاعات واستخدام دليل "تحويل الأغذية والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:	تتعاون المنظمة مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته في إطار عدّة مشاريع. ويشمل ذلك التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، كالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مشاريع لسلامة الأغذية من أجل تيسير التجارة وتعميم مراعاة التغذية ووضع خطوط توجيهية غذائية إقليمية قائمة على الأغذية. ولدى المنظمة حوالي 700 مشروع يحظى بدعم من برنامج التعاون التقني في جميع بلدان مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا البالغ عددها 47 بلدًا سعيًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20 إجراءً مترابطًا لتوجيه صـــانعي القرار" كخارطة طريق لـدعم التحول وتعزيز النظم الغـذائيـة المراعيـة لاعتبارات التغذية؛	
(2) وتعزيز المســـاعدة التي تقدّمها إلى البلدان في مجال الزراعة (المحاصـيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصـايد الأسماك) من خلال تشـــجيع الابتكارات وتحســـين قدرة صـــغار المنتجين على الوصـــول إليها، ودعم السياسات المتكاملة والنهج المتعددة القطاعات؛	دعمت المنظمة وما تزال تدعم تصميم وتنفيذ نظم مستجيبة للصدمات وربط برامج الحماية الاجتماعية بآليات الإنذار المبكر–العمل المبكر. ونفذت المنظمة تدخلات بالأموال النقدية في إطار الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد–19 من أجل دعم سبل عيش المجتمعات الزراعية الرعوية وقدرتها على الصمود – بما يتماشى مع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية في بلدان مختارة في منطقة الساحل. وفي الصومال، تستفيد المنظمة من برامج التحويلات النقدية الجارية لبناء آلية لشبكة أمان تستجيب للصدمات. وتعمل المنظمة، بالاستفادة من خبرتها، مع شركائها على إنشاء عملية مبتكرة لدعم واضعي السياسات وموظفي البرامج والموظفين الميدانيين في تعظيم جودة تصميم البرامج والاستثمارات القطاعية وتنفيذها وتقييمها من خلال معالجة سوء التغذية وتحديد الثغرات الرئيسية في الأدلة للاسترشاد بها في جداول أعمال البحوث التشغيلية. وأعدت سلسلة من أربع مذكرات توجيهية خاصة بكل قطاع (إنتاج المحاصيل، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، والثروة الحيوانية) لدعم الحكومات والشركاء، بالبناء على الخبرات المكتسبة من 12 بلدًا، أي إسواتيني وأوغندا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي والسنغال وغانا وكوت ديفوار وكينيا ومالي وموريتانيا. ■ **إنتاج المحاصيل:** • تعظيم التغذية في قطاع إنتاج المحاصيل في غانا. – مذكرة توجيهية: https://www.fao.org/publications/card/ar/c/CB7069EN/ – موجز مختصر: https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5607en/ • مراجعة أدبيات: https://www.fao.org/3/cb5564en/cb5564en.pdf

	■ **الغابات:** • تعظيم التغذية في قطاع الغابات في أوغندا. – مذكرة توجيهية: https://www.fao.org/publications/card/ar/c/CB7338EN/ – موجز مختصر: https://www.fao.org/publications/card/ar/c/CB7338EN/ • مراجعة أدبيات: https://www.fao.org/3/cb5563en/cb5563en.pdf ■ **الثروة الحيوانية:** • تعظيم التغذية في قطاع الثروة الحيوانية في إسواتيني وزيمبابوي. – مذكرة توجيهية: https://www.fao.org/publications/card/ar/c/CB6851EN/ – موجز مختصر: http://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5605en • مراجعة أدبيات: https://www.fao.org/3/cb5565en/cb5565en.pdf ■ **مصايد الأسماك:** • تعظيم التغذية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في كينيا. – مذكرة توجيهية: https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb7344en/ – موجز مختصر: http://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5604en • مراجعة أدبيات: https://www.fao.org/3/cb5566en/cb5566en.pdf وتساعد المنظمة كذلك البلدان من خلال ربط نظم الحماية الاجتماعية بنظم الإنذار المبكر والإجراءات الاستباقية للتخفيف من آثار الصدمات في الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل مشاريع الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية التي تنفذها المنظمة، بما في ذلك في منطقة الساحل وإثيوبيا وجنوب السودان والصومال ومدغشقر، على بناء قدرة المجتمعات المحلية

	الضعيفة على الصمود في وجه الأزمات الغذائية وتوليد التعلم لتحسين البرمجة المستقبلية وتمتين الشراكة عبر محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.
(3) وتشجيع التعاون وتنويعه وتعزيزه مع الأجهزة الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء من القطاعين العام والخاص لأجل استثمارات وحلول ونظم مبتكرة بعيدة الأجل تحقيقًا لأهداف التنمية المستدامة، ودعم مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 الأوسع نطاقًا؛	ثمة أمثلة على هذا بالتعاون مع أجهزة الاتحاد الأفريقي مثل برلمان عموم أفريقيا والتحالف البرلماني الأفريقي بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والحق في الغذاء وإنشاء شبكة وطنية وإقليمية مرتبطة به. وقد تشكل مثل هذه التحالفات لشرق أفريقيا أوغندا وسيراليون والكاميرون ومدغشقر من بين بلدان أخرى. وتترأس المنظمة العملية المتصلة بمؤشرات القضاء على الجوع في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهي عملية ينفذها الاتحاد الأفريقي وتسعى إلى مواءمة التزامات ملابو مع أهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة 2018–2020، قامت المنظمة بدعم هيئة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في وضع خطة عمل للمساواة بين الجنسين والزراعة. وقد أقر وزراء الشؤون الجنسانية خطة العمل في ديسمبر/كانون الأول 2021 خلال مؤتمرهم في جمهورية الكونغو (ستقدم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التقرير خلال قمة رؤساء الدول في يونيو/حزيران). https://ceeac-eccas.org/presidence/reunion-des-ministres-du-genre-et-de-la-promotion-de-la-femme-des-etats-membres-de-la-ceeac-sur-les-defis-de-la-resolution-1325-du-conseil-de-securite/ وتسعى خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن المساواة بين الجنسين والزراعة إلى تحسين تعميم المساواة بين الجنسين على الصعيدين المؤسسي والتشغيلي، وفي السياسات والبرامج الحالية والمستقبلية في القطاع الزراعي والغذائي، بما في ذلك البرنامجان الإقليمي والوطني للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتغذوي.
(4) والتأكيد، في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021، من خلال عملية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمشاورات بين أصحاب المصلحة، على الأهمية المحورية للنظم	نفذت المنظمة مسارًا للتعلم بالشراكة مع البرنامج الإقليمي للتدريب على التنمية الريفية لتسليط الضوء على مشروع التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية في كينيا كبرنامج للحماية الاجتماعية يتمتع بإمكانات قوية لدعم نظم غذائية محلية قادرة على الصمود والتكيّف. وعلى هذا النحو، استهدفت فعالية تبادل المعارف هذه 25 مسؤولًا حكوميًا وصانع قرار وأصحاب مصلحة رئيسيين من تسعة بلدان أفريقية (أوغندا وبوركينا فاسو ورواندا وزامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وليسوتو وجمهورية مصر العربية) بهدف بناء قدراتهم على تنفيذ مشاريع التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية كلٌ في سياقه الخاص به.

الغذائية في جدول أعمال التنمية المستدامة والضرورة الملحة للاستثمار في نظم غذائية أكثر استدامة؛	
(5) واقتراح إجراءات من جانب الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة لجمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة حول تعريف موحّد للنظم الغذائية، وإطار عملي للإجراءات المنسقة من أجل تحقيق إمكانات تحويل النظم الغذائية بوصفها محركًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛	انضمت المنظمة إلى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تصميم برنامج افتراضي للتدريب والتوجيه للنظراء الحكوميين من بلدان أفريقية عدة بعنوان "التدريب الإلكتروني بشأن الحماية الاجتماعية: نحو نظم مستجيبة للصدمات". وتعلّم خلاله المشاركون أفضل الممارسات في تصميم وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية استجابة لجائحة كوفيد-19 ومبادئ الحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات عمومًا. وعلاوة على ذلك، تقوم المنظمة بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية بوضع برنامج تدريبي مختلط لتعزيز القدرات الفنية لشبكة البرلمانيين المعنية بالمساواة بين الجنسين والاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي في مجالات من قبيل الميزنة والتخطيط المراعيين لمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى التنمية المنصفة للنظم الزراعية والغذائية.
(6) ووضع أدلة وأدوات معززة لتحسين قياس المقايضات المتبادلة وتحليلها وإدارتها في سياقات محددة، عبر توفير منصات مفتوحة لتبادل البيانات من أجل وضع النماذج والتحليل، وتطبيق نظم البيانات والتكنولوجيات لدى المجتمعات المحلية وصغار المزارعين؛	دعمت المنظمة مفوضية الاتحاد الأفريقي في قيادة مسار الحماية الاجتماعية في مؤتمر افتراضي استمر يومين بعنوان "تنمية أفريقيا: تحفيز الشراكات لتعزيز قدرة الزراعة والنظام الغذائي في أفريقيا على الصمود في مواجهة جائحة كوفيد-19" (17-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020). وعقدت جلستان لتسليط الضوء على الاستجابات الفورية من خلال الحماية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى مبادرات تعزيز الحماية الاجتماعية وبناء قدرة الأسر المعيشية على الصمود خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19 وما بعدها. وجمع المؤتمر طائفة واسعة من أصحاب المصلحة (الأمم المتحدة ومنظمات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وحكومات، وغير ذلك) بهدف تحديد فرص الشراكات وفرص الاستثمار لبناء نُظم أمتن.

	وبالإضافة إلى ذلك، شجّعت المنظمة استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس مع التركيز على قياس تأثير جائحة كوفيد-19 على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية من أجل رسم سياسات قائمة على الأدلة، وهذه تشمل "الرقمنة المراعية للمساواة بين الجنسين: عنصر حاسم في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا". (منظمة الأغذية والزراعة 2021. أكرا. https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5055en).
(7) والتعجيل بالعمل الذي يقوم به أصحاب المصلحة المتعددون من أجل تحويل النظم الغذائية، لضمان أن يتيح مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 فرصةً لإقرار إجراءات فعّالة ومكثّفة بما في ذلك زيادة الاستثمار والابتكار والنشر السريع للخبرات والمعارف بالاستناد إلى زيادة الحوارات والشبكات بشأن السياسات القائمة على العلوم؛	تشمل إجراءات أصحاب المصلحة المتعددين انخراط البلديات في المناطق الحضرية في حوارات مستقلة حول تحويل النظم الغذائية في الفترة التي سبقت انعقاد قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية، بالشراكة مع المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ICLEI. وتجري هذه الحوارات في المدن التالية التابعة لمكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا: أكرا وتامالي في غانا، ونيروبي وكيسومو في كينيا، وأنتاناناريفو في مدغشقر، وليلونغوي في ملاوي، وكيليمان في موزمبيق، وكونغيول وكيغالي وروليندو في رواندا، وكفرين وسانغالكام في السنغال، وكيب تاون في جنوب أفريقيا، ودار السلام وأروشا في تنزانيا، وعنتيبي في أوغندا. وبالاستفادة من إعلان عام 2021 سنة دولية للقضاء على عمل الأطفال، تعهّدت المنظمة بتكثيف جهودها لمكافحة عمل الأطفال في الزراعة. وتشمل بعض النتائج التي أُنجزت: • نشر الوثيقة الفنية: *تسريع العمل للمساعدة على إنهاء عمل الأطفال في الزراعة في أفريقيا*. وتقدم هذه الوثيقة تحليلًا متعمقًا للوضع والتحديات والفرص المتاحة في ما يتعلق بإنهاء عمل الأطفال في الزراعة في الإقليم. وهي تتماشى مع خطة عام 2030 في ما يخص الشراكة وتبادل المعرفة لدعم البلدان في تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، وذلك ناتج رئيسي من نواتج توليد المعرفة. • عقد المؤتمر الأفريقي بعنوان "إنهاء عمل الأطفال في الزراعة في أفريقيا". وقد نُظّم المؤتمر بالشراكة مع منظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ونتيجة للمؤتمر، تعهدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإدراج مؤشرات عمل الأطفال كجزء من نشاط الاستعراض الذي يجري كل سنتين، وحدّدت مجموعة من 15 توصية في مجال السياسات. وحشد المؤتمر أكثر من 300 من أصحاب المصلحة المعنيين وبرز فيه متحدثون رفيعو المستوى من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى متحدثين من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المنتجين والأوساط الأكاديمية.

	• عُرضت نتائج المؤتمر خلال المنتدى العالمي لإيجاد الحلول: العمل سويًا من أجل إنهاء عمل الأطفال في الزراعة يومي 2 و3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وكانت تلك مناسبة أخرى لتبيان أن أفريقيا والجهات الفاعلة في قطاع الزراعة فيها تتخذ موقفًا طويل الأجل ضد عمل الأطفال ومن أجل نظم زراعة وغذائية مستدامة.
(8) ودعم الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لتعزيز القدرة على الابتكار بجميع أبعادها، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الجديدة، والسياسات والممارسات الشاملة، وآليات التمويل وتقاسم المخاطر المبتكرة، ونظم وتكنولوجيات المعلومات المتعلقة بالأسواق، من أجل دعم التحوّل الشامل في الزراعة والنظم الغذائية؛	تستمر، تحت مظلة الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، الشراكة القوية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن القضايا المتعلقة بالإنذار المبكر، وتحليل الأمن الغذائي، وقياس القدرة على الصمود، والمناصرة، والتكيف مع المناخ، وأنشطة الرعي. ويشمل ذلك التمويل المباشر بالإضافة إلى تنمية القدرات بموارد من الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا وصندوق التكيف على وجه الخصوص.
(9) ومواصلة دعم تعزيز الشراكات والمنصات الاستراتيجية، وإنشاء نظم لتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي؛	تشمل المشاريع الحالية لدعم تمتين الشراكات والمنصات الاستراتيجية، وإنشاء نظم لتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي ما يلي: • "دعم تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية للنهوض بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" (TCP/RAF/3708). • إطلاق المنظمة وإدارة الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة في مفوضية الاتحاد الأفريقي لـ *إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية* كمخطط لتوسيع التجارة الزراعية بين البلدان الأفريقية وبهدف إطلاق كامل إمكانات قطاع الزراعة للمساهمة في النمو المستدام والشامل لأفريقيا (رابط). • تستمر، تحت مظلة الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، الشراكة القوية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.
(11) والنظر في كيفية إجراء تحوّل منهجي في النظم الغذائية، لتستقطب الشباب والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على السواء.	تشمل الإجراءات الحالية لإجراء تحوّل منهجي في النظم الغذائية لتستقطب الشباب أمثلةً من خلال برنامج فرص الشباب في أفريقيا المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويعمل البرنامج، الذي يشمل على سبيل التجريب ستة بلدان (تونس وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وغانا وكابو فيردي وكينيا) على تسريع الجهود المبذولة في مجال إيجاد فرص عمل للشباب الأفريقي، لا سيما من خلال تنمية الأعمال التجارية

	الزراعية وريادة المشاريع. وقد بدأ التنفيذ من خلال مشروع TCP/RAF/3802 الممول من المنظمة ومشروع GCP/INT/920/MUL الممول من إيطاليا. وتشمل الأمثلة على وسائط التواصل الاجتماعي الجذابة للشباب: • اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموًا (2021/05/26) (twitter https://www.fao.org/new-york/news/detail/en/c/1402282/) • منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العاشر للشباب (2021/04/06) (الرابط) • الاحتفال باليوم العالمي للشباب (2021) twitter
ثالثًا– المسائل المتعلقة بالبرنامج والميزانية	
ألف– نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم أفريقيا	
44- أوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) التأكيد مجددًا على استمرار أهمية المبادرات الإقليمية الثلاث أي تحديدًا: القضاء على الجوع بحلول عام 2025؛ والتكثيف المستدام للإنتاج وتطوير سلاسل القيمة؛ وبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا، بالنسبة إلى تعزيز المجالات ذات الأولوية في أفريقيا؛	ضمنت المنظمة استمرارية تنفيذ المبادرات الإقليمية الثلاث. وفي عام 2021، واسترشادًا بالإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة للفترة 2022–2031، قامت المنظمة بتنقيحها إلى أربع أولويات مواضيعية إقليمية وخمسة عشر مجالًا محددًا من مجالات الأولوية البرامجية لتحقيق نتائج كفؤة وملموسة على المستوى القطري.
(2) وتعزيز الأولويات الإقليمية في سياق مبادرات جديدة، مثل تحويل النظم الغذائية الشاملة، ومبادرة العمل يدًا بيد، والرقمنة والابتكار، وبرنامج	تماشيًا مع مجالات الأولوية البرامجية للمنظمة، وُضعت الأولويات المواضيعية الإقليمية الأربع لمكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا في عام 2021 كما يلي: 1- نظم إنتاج زراعة وغذائية مستدامة؛

الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، فضلاً عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛	2- نظم غذائية وتغذوية كفؤة ومنصفة؛ 3- العمل المناخي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية 4- بناء القدرة على الصمود والقضاء على الفقر.
(3) ووضع وتعزيز برنامج عمل إقليمي لتقديم المساعدة الفنية إلى أعضاء المنظمة في أفريقيا وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المسؤولة في مجال تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك تعزيز مواصفات سلامة الأغذية، ضمن جملة أمور أخرى؛	في أبريل/نيسان 2021، شاركت المنظمة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في نشر إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، الذي يهدف إلى دعم واضعي السياسات والقطاع الخاص لوضع استراتيجيات وسياسات وبرامج لتعزيز التجارة الزراعية في ما بين البلدان الأفريقية وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، ليتمكن المزارعون في أفريقيا والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب من جني منافع السوق الموحدة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
(4) والإقرار بالدور الهام الذي يضطلع به اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل تعزيز عمل المنظمة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، إضافة إلى النظم الغذائية ومؤازرة هذا الدور؛	في أبريل/نيسان 2021، شاركت المنظمة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في نشر إطار تعزيز التجارة البينية الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية، الذي يهدف إلى دعم واضعي السياسات والقطاع الخاص لوضع استراتيجيات وسياسات وبرامج لتعزيز التجارة الزراعية في ما بين البلدان الأفريقية وتطوير سلاسل القيمة الزراعية، ليتمكن المزارعون في أفريقيا والأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء والشباب من جني منافع السوق الموحدة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وسيعزز تنفيذ الإطار دعم المنظمة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لأن الركائز الأساسية للإطار تتماشى جميعها مع ولاية المنظمة وخبرتها. وبين 12 أكتوبر/تشرين الأول و8 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نفذت المنظمة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، النسخة الثالثة من دورة التعلّم الإلكترونية حول "التجارة والأمن الغذائي والتغذية" لصانعي القرارات في مجال السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقام خبراء بتيسير هذه الدورة التي قدّمت باللغة الفرنسية عن طريق منصة التعلم الإلكتروني التي وضعها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بمواد تدريبية وخبراء من المنظمة. ووفرت الدورة حيّزًا

	للتعلّم وتبادل الخبرات بين ممثلي الحكومات المشاركة مباشرة في صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
(5) وبلورة/تعزيز برنامج عملها بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، لا سيما تدهور الأراضي والتصحر والفيضانات وغير ذلك، عبر استكمال البرامج الرئيسية مثل السور الأخضر العظيم والمدن الخضراء، وما إلى ذلك؛	تقوم المنظمة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مبادرة البيانات المفتوحة في أفريقيا للبيئة والزراعة والأراضي، التي يستخدم فيها خبراء مدربون أفارقة التكنولوجيا الرقمية لجمع البيانات وتحليلها. وفي يوليو/تموز 2021، نظمت المنظمة ومفوضية الاتحاد الأفريقي فعالية افتراضية قدمتا فيها النتائج الأولى لمبادرة البيانات المفتوحة وبيانات خط الأساس البيوفيزيائية للجدار الأخضر العظيم في أفريقيا كخطوة رئيسية لمواصلة برمجة مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. (https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb5896en) وتقوم المنظمة، من خلال برنامج العمل على مكافحة التصحّر، بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة عموم أفريقيا للجدار الأخضر العظيم والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبلدان الأعضاء في تنفيذ الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا. وتلقى برنامج العمل على مكافحة التصحّر، الذي موّله في البداية الاتحاد الأوروبي/منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، دعمًا ماليًا من تركيا لتوسيع نطاق أنشطته لتشمل ثلاثة بلدان أخرى والتعاون في ما بين بلدان الجنوب. وتنفذ أنشطة الاستصلاح ضمن برنامج العمل على مكافحة التصحّر على أرض الواقع في إثيوبيا وإريتريا وبوركينا فاسو والسودان والسنغال وغامبيا وموريتانيا والنيجر ونيجيريا، وقد أسفرت حتى الآن عن استصلاح أكثر من 60 ألف هكتار من الأراضي الزراعية الرعوية المتدهورة متواصلة بذلك مع أكثر من 500 من المجتمعات المحلية الريفية. وقد ضُمّن نهج الاستصلاح ونموذج وضع المجتمعات الريفية في صلب عملياته وزيادة التنوع النباتي المفيد في تدخلات الإصلاح في دليل ممارسين للاستصلاح على نطاق واسع لدعم الزراعة الصغيرة النطاق في منطقة الساحل. وبالاستفادة من النهج الناجح الذي يتبعه برنامج العمل على مكافحة التصحّر ونتائجه والدروس المستفادة منه، نشر في يناير/كانون الثاني 2020 الدليل الشامل المعنون "في خضم إجراءات استعادة الأراضي لمكافحة التصحر" بأربع لغات، هي الإنكليزية والفرنسية والعربية والإسبانية، لضمان استخدامه على نطاق أوسع، وهو يسلط الضوء على المنهجيات والتكنولوجيات والدروس المستفادة للمساعدة على نشر الاستصلاح

	على نطاق واسع لدعم قدرة المجتمعات الريفية على الصمود. وتقوم المنظمة أيضًا بدعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في وضع مبادرة جدار أخضر عظيم خاصة بها في منطقة الجنوب الأفريقي الفرعية من خلال برنامج تعاون تقني على المستوى الإقليمي الفرعي لتقديم الدعم الفني وتعبئة الموارد. وتقدّم المنظمة بصفتها وكالة معتمدة للإطار الأخضر للمناخ، ولدعم جهود البلدان الأعضاء في توسيع نطاق نموذجها المرغوب لتدخلات الاستصلاح كجزء من تنفيذ الجدار الأخضر العظيم، الدعم لـ8 بلدان أعضاء بناء على طلبها، وهي بوركينا فاسو وتشاد وجيبوتي ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال، وجميعها باستثناء جيبوتي وموريتانيا أعضاء في مبادرة إعادة المناظر الطبيعية الأفريقية إلى هيئتها الأصلية (AFR100). وسيكلف المشروع المقترح (وهو متعدد البلدان يدعى تعزيز القدرة على الصمود في بلدان الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا SURAGGWA") أكثر من 200 مليون دولار أمريكي ويهدف إلى القيام بتدخلات استصلاح لحوالي مليوني هكتار من الأراضي المتدهورة لمدة 10 سنوات، بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى هذا المشروع المتعدد البلدان، الذي سيقدم للتمويل إلى صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ، تمت الموافقة بالفعل على عدة اقتراحات تمويل إجراءات التأهب وهي قيد التنفيذ لدراسة سياق الزراعة والحراجة وغيرهما من أشكال استخدام الأراضي المحدد لبلدان الجدار الأخضر العظيم، بما في ذلك تحديد خيارات التكيّف والتخفيف وتحليلات السوق وتطوير الشراكات ومشاركة القطاع الخاص التي ستصب في مشروع تعزيز القدرة على الصمود في بلدان الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا متعدد البلدان. كما استفاد السودان من مشروع قطري من مشاريع صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ لدعم بلدان الجدار الأخضر العظيم هو مشروع "الصمغ العربي للتكيّف والتخفيف من وطأة تأثيرات المناخ" لتعزيز القدرة على التكيّف لدى المجتمعات المحلية واستعادة إمكانات بالوعة الكربون في حزام الصمغ العربي وتوسيع الجدار الأخضر العظيم في أفريقيا.

	وتنفذ المنظمة، بصفتها وكالة معتمدة لدى مرفق البيئة العالمية، "برنامج تأثير الإدارة المستدامة للغابات على المناظر الطبيعية في الأراضي الجافة" في إطار التجديد السابع لموارد مرفق البيئة العالمية. وقد أقر المرفق في يونيو/حزيران 2021 البرنامج الذي يمتد على خمس سنوات ويتألف من مشروع تنسيق عالمي وأحد عشر مشروعًا وطنيًا (وليدًا) ويتمثل هدفه الكلي في تجنّب حالات التدهور والتصحر وإزالة الغابات في الأراضي والنظم الإيكولوجية في المناطق الجافة المستهدفة، والحد منها وعكس اتجاهها، من خلال الإدارة المستدامة لمواقع الإنتاج الطبيعية. وتتولى المنظمة قيادة برنامج "تأثير الإدارة المستدامة للغابات على المناظر الطبيعية المستدامة في الأراضي الجافة" بتمويل ممنوح قدره 104 ملايين دولار أمريكي وتمويل مشترك قدره 810 ملايين دولار أمريكي بالتنسيق مع ثلاث وكالات مشاركة في التنفيذ، وهي: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للحياة البرية والبنك الدولي. وستُواءم المشاريع الوليدة التي تقودها المنظمة في الجنوب الأفريقي (أنغولا وبوتسوانا وتنزانيا وزيمبابوي وملاوي وناميبيا) على نحو وثيق مع مبادرة الجدار الأخضر العظيم للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي أُقرت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 وتساهم في تنفيذها، بينما ستساهم المشاريع التي يقودها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في كينيا وبوركينا فاسو في مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل. وسيدعم مشروع التنسيق العالمي لبرنامج "تأثير الإدارة المستدامة للغابات على المناظر الطبيعية المستدامة في الأراضي الجافة" البلدان الأحد عشر في تنفيذ تدخلاتها من خلال توفير الدعم الفني المدفوع بالطلب الذي يشمل إنشاء/صقل جماعات ممارسين مختارة من أجل الإدارة المستدامة للأراضي الجافة وتوثيق وتبادل الممارسات الجيدة القائمة على الأدلة سعيًا إلى تعزيز اتساق البرنامج بوجه عام وحجمه وتأثيره. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن برنامج "تأثير الإدارة المستدامة للغابات على المناظر الطبيعية المستدامة في الأراضي الجافة" هنا. ويهدف مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وفي سياق مشروع التعاون التقني TCP/RAF/3710 إلى تمتين قدرات هذه الشراكة ومؤسسات البلدان وأصحاب المصلحة عبر القطاعات على التنسيق والتنفيذ الكفؤين لالتزامات مبادرة إعادة المناظر الطبيعية الأفريقية إلى هيئتها الأصلية (AFR100). ويركز المشروع أساسًا على ما يلي: (1) إنشاء منصة إلكترونية للرصد والمعرفة بشأن جهود الاستصلاح

	في أفريقيا تستضيفها الأمانة؛ (2) ووضع خطة إقليمية لتنمية القدرات تعود بالنفع على البلدان، وتتناول تنفيذ ورصد مبادرة استصلاح المواقع الطبيعية الأفريقية على الصعيدين القطري والإقليمي؛ (3) ودعم جهود تعبئة الموارد من خلال صياغة حافظة برامج إقليمية/قطرية مع الشركاء الفنيين والماليين، بما في ذلك من خلال موارد مرفق البيئة العالمية وصندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ. وشمل جزء من هذا الدعم إعارة استشاريين إلى أمانة مبادرة إعادة المناظر الطبيعية الأفريقية إلى هيئتها الأصلية (AFR100) وإعداد أول مراجعة على الإطلاق لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها في أفريقيا، ونشرها في عام 2021 (https://www.fao.org/documents/card/ar/c/cb6111en)، ودعم تنظيم حلقات عمل وأنشطة وفعاليات لتنمية القدرات، وتقييم الاحتياجات من القدرات والتطوير المستمر لخطة لتنمية القدرات والتعبئة المستمرة للموارد لكل من الفريقين العاملين المعنيين بالرصد والتمويل. وقد نشرت المنظمة استراتيجيتها لتعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية إلى جانب خطة عمل عالمية. واستنادًا إلى هذه الاستراتيجية وإلى نتائج حوار أصحاب المصلحة المتعددين في أفريقيا بشأن تعميم التنوع البيولوجي في القطاعات الزراعية، سيقوم مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا بوضع خطة عمل للمنطقة تتماشى مع أولوياتها. وتدعم المنظمة البلدان لحماية سبل العيش الزراعية والأمن الغذائي للأسر المعيشية الضعيفة من خلال العمل استباقاً للمخاطر، وبالتالي تقليل الاحتياجات الإنسانية ومنع تدهور الأمن الغذائي وتعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعية على الصمود. وقد وضعت المنظمة نظم الإنذار المبكر–العمل المبكر مصممة خصيصًا لكل بلد ومستندة إلى نظم الإنذار المبكر القائمة لتحديد محفزات الاستجابة المبكرة في الوقت المناسب. وتمكّن هذه النظم المنظمة من رصد المخاطر الرئيسية، بما في ذلك الصدمات المناخية والنزاعات، والعمل في وقت مبكر للتخفيف من آثارها على قطاع الزراعة وسبل العيش من خلال أداة تشغيلية، هي خطة الإنذار المبكر–العمل المبكر. وفي هذا السياق، تعزز المنظمة قدرات الموظفين على المستويات القطري والإقليمي والعالمي كشرط مسبق لإنشاء نظم الإنذار المبكر–العمل المبكر في البلدان المعرضة للمخاطر بشدة وتوفير الدعم الكافي خلال عملية تحليل المخاطر وخلال تفعيل وتنفيذ هذه النظم؛ وتعزيز جهود الدعوة المستندة إلى الأدلة التي تم جمعها بشأن فعالية الإجراءات الاستباقية. وفي أوغندا، تعمل المنظمة على وضع نظم منسقة للإنذار المبكر لتوجيه برامج العمل الاستباقية الفعّالة، لا سيما للمناطق الرعوية.

(6) وتعزيز الاتساق في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان نامية غير الساحلية، بالنظر إلى تعرضها لتحديات الأمن الغذائي والتغذية الفريدة والمعقدة؛	من الأمثلة على النجاح في ذلك مبادرة الجدار الأخضر العظيم؛ وبرنامج المجموعة الخمسية لبلدان منطقة الساحل للصمود. وتشمل الأمثلة الأخرى تنفيذ مشروع "تعزيز التنسيق في مجال الزراعة الحافظة للموارد وتوسيع نطاقها وحوكمتها في أفريقيا الجنوبية SSUGCASA".
(7) وتعزيز تبادل المعارف وتوسيع نطاق أفضل الممارسات والتكنولوجيات والنهج المبتكرة، بما في ذلك تحاليل البيانات والمنصة الجغرافية المكانية والحلول الرقمية، بهدف الاسترشاد بها في السياسات والاستثمارات التي تعمل على التعجيل بالتحول الزراعي وتطوير النظم الغذائية من أجل القضاء على الفقر، ووضع حد للجوع ولسوء التغذية بأشكاله كافة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى؛	على المستوى الإقليمي، عملت المنظمة وما تزال تعمل على تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لبناء قدرة النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش على الصمود في وجه الصدمات والضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عبر محور الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام. وفي عام 2019، نظمت المنظمة ومفوضية الاتحاد الأفريقي حلقة عمل مشتركة حول تعزيز القدرات الإقليمية والتعاون والتبادلات من أجل بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا. وكان الهدف من الحلقة التي جمعت بين أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمكتب الأفريقي للموارد الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، هو تقييم الدروس المستفادة وبحث مجالات مواضيعية محددة لصقل تركيز وفعالية المبادرة الإقليمية. وفي الفترة 2020–2021، أعدت المنظمة 10 دراسات للملامح الوطنية المميزة للأوضاع الجنسانية في قطاعي الزراعة والريف للاسترشاد بها في السياسات والبرامج وخطط الاستثمار الزراعي الوطنية والإقليمية. وبالتعاون مع شركاء متنوعين، دعمت المنظمة شبكة البرلمانيين المعنية بالمساواة بين الجنسين والاستثمارات في الزراعة والأمن الغذائي التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونظمت سلسلة من الحوارات الافتراضية التي تعزز التعلم بين الأقران وتبادل الممارسات الجيدة بين برلمانيين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومن أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا حول عدة مواضيع شملت السياسات والاستراتيجيات المراعية للمساواة بين الجنسين، والزراعة الأسرية، وحيازة

	الأراضي، وعمالة الشباب، والإدماج المالي، وتغير المناخ. ونظمت في توغو وسيراليون والنيجر منتديات برلمانية وطنية لتنمية القدرات والحوار في مجال السياسات[5].
(8) وضمان التكامل والتنسيق بين السياسات للاستفادة من أوجه التآزر على مستوى القطاعات وتحقيق الاتساق على المستوى القارّي، ما من شأنه دعم البلدان في تحقيق هدف السيادة الغذائية؛	نظمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمنظمة في عام 2020 معرضًا افتراضيًا لتبادل المعارف حول: "تعزيز الابتكار لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية". وكانت المواضيع خلال هذا المعرض نظم المعلومات، ونظم الإنذار المبكر والتحليل المبكر، وخفض مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع المناخ، والدعم المبتكر للرعاة والرعاة الزراعيين، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والنزاعات القائمة على الموارد الطبيعية. وبنى المعرض على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وجهود المنظمة في السابق لتعزيز إدارة المعرفة من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في أفريقيا.
(9) ودعم البلدان لتعزيز المشاريع والبرامج الناجحة القائمة على الأدلة.	تعمل مبادرة العمل يدًا بيد الحالية في 25 بلدًا من بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى أو 28 بلدًا أفريقيًا (+السودان) من أصل 38 بلدًا على مستوى العالم وتوفر قاعدة أدلة بالغة الوفرة للمشاريع والبرامج الناجحة.
باء- شبكة المكاتب الميدانية	
47- أوصى المؤتمر الإقليمي المنظمة بالقيام بما يلي: (1) ضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات الصادرة بهذا الخصوص عن الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي التي عقدت في السودان؛	يعمل مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا على ضمان التنفيذ الكامل لتوصيات الدورة الثلاثين للمؤتمر الإقليمي التي عقدت في السودان.

[5] https://www.youtube.com/watch?v=sque1BGmCyg

(2) ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها الفنية وتحقيق التكامل بين سياساتها على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي؛	يواصل مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا تمتين قدراته الفنية وتحقيق التكامل بين سياساته على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي من خلال برامج ومبادرات مدروسة.
(3) وضمان قيادتها في الإقليم بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (بما فيها تلك الخاضعة لرعاية المنظمة)، مع الاهتمام بشكل خاص بالتصدي للجوع والفقر في البلدان الأكثر احتياجًا وضعفًا؛	يواصل مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا ضمان القيادة في الإقليم بشأن أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة من خلال تنفيذ حافظة برامجه القوية.
(4) والتحول نحو نهج برنامجي كامل على المستوى اللامركزي، ووضع أهداف برنامجية ملموسة لإثبات مساهماتها القيمة في إنجازات أهداف التنمية المستدامة على نحو أفضل، وبما يتماشى مع توصيات تقييم إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة؛	وضع مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا نهجًا برامجيًا كاملًا لتخطيط وتنفيذ برامج المنظمة في أفريقيا وذلك كجزء من البرنامج الإقليمي لإعادة التنظيم. ويتألف هذا النهج البرامجي من أربعة مجالات إقليمية مواضيعية ذات أولوية و15 مجال عمل برامجي تتماشى تمامًا مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031. وسيقدم في الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا ملخص للنهج البرامجي في وثيقة بعنوان "أولويات المنظمة في الإقليم بموجب الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031".
(5) السعي إلى تعديل نماذج الأعمال في مكاتبها الميدانية خاصة في ضوء عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يضمن قدرًا أكبر من المرونة والكفاءة في استخدام الموارد المالية والبشرية المحدودة لدى المنظمة، وذلك بغرض تلبية الاحتياجات المستجدة للأعضاء وأولوياتهم تماشيًا مع أهداف التنمية المستدامة؛	يتعاون مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا بالفعل مع القطاع الخاص، لا سيما في كينيا وأوغندا. وتقوم المنظمة بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومع القطاع الخاص بتنفيذ برنامج مدته ثلاث سنوات، تموّله مؤسسة IKEA، يهدف إلى استحداث بيئة وحيّز مواتيين للاندماج الاقتصادي للّاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال الفول السوداني والفواكه في كينيا ومن خلال سلاسل القيمة (الإنتاج والتجميع والتحول والبيع) في أوغندا. والجهات المتعاونة من القطاع الخاص هي شركة Insta Products (كينيا) وشركة KadAfrica (أوغندا).

(6) وتقييم الفرص الناشئة عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيدين القطري والإقليمي وتحديدها واغتنامها، عبر استكمال الدروس المستفادة والتجارب الناجحة بالتعاون مع الشركاء الآخرين، لا سيما في أوساط الوكالات التي توجد مقارها في روما؛	بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، أعدت المنظمة البرنامج الإقليمي المشترك للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استجابة للتحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ، وهو برنامج تنفذه الوكالات التي توجد مقارها في روما ويهدف إلى تمتين قدرة المجموعات السكانية الريفية الأشدّ ضعفًا في منطقة الساحل على الصمود بطريقة مستدامة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ. ويشمل هذا البرنامج خمسة بلدان في منطقة الساحل وهي: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال. وبدأت المرحلة الأولى من هذا البرنامج في عام 2021 ويجري تمويله بواسطة صناديق استئمانية أحادية الأطراف.
(7) وضمان قيام مكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًا والبلدان النامية غير الساحلية الذي أنشئ مؤخرًا بما يلي : (أ) الجمع بين الإدارات والشعب الفنية والخبراء الفنيين والمكاتب الميدانية، لتعزيز أثر البرامج في البلدان ذات الأولوية؛ (ب) والتعاطي مع الجهات الفاعلة الخارجية والشركاء بما في ذلك الأعضاء والقطاع الخاص وشركاء الأمم المتحدة، من أجل تعبئة الموارد و/أو استكمال التدخلات في مجالات تتجاوز ولاية المنظمة أو قدرتها، وتيسير تنفيذ مبادرة العمل يدًا بيد في الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقلّ نموًا والبلدان النامية غير الساحلية.	يشمل تخطيط البرامج لتمتين الاتساق بناء القدرة على الصمود والحماية الاجتماعية للسكان المنكشفين على مخاطر انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في أقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية. وتقوم المكاتب القطرية للمنظمة بالفعل بالتعاون مع الشعب الفنية لتنفيذ مثل هذه المشاريع بموازاة الانخراط مع الشركاء الخارجيين.

(8) وإبراز المنظمة وحضورها وقدرتها في الإقليم على نحو أكبر من أجل إثبات أثرها، ونفوذها في عمليات السياسات والحوارات وجداول الأعمال ذات الصلة على الصعيد القطري والإقليمي الفرعي والإقليمي والعالمي؛	ازداد عدد البيانات والتحقيقات الصحفية التي يصدرها مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا، وبدأ فريق المنظمة الإعلامي في روما يوزع على وسائل الإعلام العالمية تحقيقات صحفية توضح تأثير المنظمة في إقليم أفريقيا. وزود أعضاء الفريق الإعلامي في المكتب القطري بمجموعة أدوات شاملة للإعلام على الإنترنت لتحسين قدرته الإعلامية، بما في ذلك التخطيط والتوعية الإعلامية والبروز الإعلامي. وقدم المكتب الإقليمي أيضًا الدعم إلى المكاتب القطرية لتحسين تعيين موظفين يتمتعون بمهارات جيدة في مجال الاتصالات. وهذه الجهود مستمرة. وستُطلق في عام 2022 المنصة الفنية الإقليمية لعرض أفضل الممارسات عبر الإقليم.
(9) وإعادة النظر في مزيج المهارات والكفاءات اللازمة لتحسين تنفيذ البرامج ونموذج التعاون والتنسيق والاتصال بين المكاتب القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية ومكاتب المقر الرئيسي، لتسهيل التآزر والروابط في ما بينها بغية تحقيق الولاية المعقدة للمكتب الإقليمي لأفريقيا بصورة مشتركة؛	يجري تخصيص موارد في حافظة مكتب المنظمة الإقليمي لأفريقيا لضمان التنفيذ الأمثل للبرامج وضمان في الوقت نفسه أوجه التآزر والترابط بين الشركاء الداخليين والخارجيين.
(10) وتبسيط العمليات وتوزيعها بطريقة لامركزية، لا سيما في ما يتعلق بتعيين الموظفين ونشرهم وإدارتهم، وشراء السلع والخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة حيثما تدعو الحاجة إليها؛	يتواصل التعاون القوي ضمن منظومة الأمم المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي والتغذية. فمثلًا، في أبريل/نيسان 2019، أطلقت الوكالات الثلاث خطة استجابة مشتركة لحالة الجفاف في شرق أفريقيا. وعلى نحو شبيه، أضفت المنظمة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الطابع الرسمي على شراكتهما من خلال مذكرة تفاهم عالمية بدأ تنفيذها في أفريقيا منذ فبراير/شباط 2020 وكذلك من خلال تعيين موظف برامج بشكل مشترك.

(11) وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وبناء الشراكات؛ وتحسين تعبئة الموارد، والتواصل الاستراتيجي، وتحليل السياسات وتيسير وضع/إصلاح السياسات؛ وتعلم كيفية إدارة التنوّع في الخلفيات والتخصصات والخبرات الجغرافية والفنية واللغات ومجالات التنمية، والعمل المتعلق بالسياسات من أجل زيادة الكفاءة.	يجري التقدم نحو تنفيذ نظام متين لدعم "التوفيق" بين الشركاء في إطار مبادرة العمل يدًا بيد. وتمشيًا مع مبدأ الملكية الوطنية، يستند البحث عن الشركاء إلى الاحتياجات المحددة محليًا؛ وتحدد الحكومات الوطنية الشركاء وتختارهم بناء على قدرات هؤلاء على توفير وسائل التنفيذ والتمويل والاستثمار، والعلوم والتكنولوجيا والدراية الفنية، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق، والدعم المؤسسي والتجاري والقانوني، وغير ذلك من أشكال تنمية القدرات ورأس المال البشري. وستتم عملية التوفيق من خلال "اجتماعات مائدة مستديرة تنفيذية" معدة جيدًا أو مشاورات بين أصحاب المصلحة، يستعرض فيها الشركاء الوطنيون والدوليون البرنامج الذي يحظى بدعم مبادرة العمل يدًا بيد، والأقاليم التي يعمل فيها وسلاسل القيمة والأسواق والسكان، والبيئات الطبيعية والمبنية. وستركّز المناقشات على تحديد القيود الرئيسية والإجراءات التي يمكن أن يتخذها الشركاء والحكومة لتخطي هذه القيود. ويجري تأكيد التزامات الشركاء من خلال اتفاقات مبرمة مع الحكومات، ويُطلب من الشركاء جميعًا تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز نحو تحقيق المعالم الرئيسية المتفق عليها في إطار تضعه المنظمة لتحقيق الوضوح وتعزيز ملكية الحكومة وشركائها للبرنامج المعني. وتوفّر نتائج اجتماعات المائدة المستديرة التنفيذية مدخلات رئيسية للتصميم الكلي للبرنامج الذي ستدعمه خطة استثمارية مصممة لدفع برنامج العمل قدمًا. واستكمالًا لهذا العمل، نظمت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمنظمة في عام 2020 معرضًا افتراضيًا لتبادل المعارف حول: "تعزيز الابتكار لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية". وكانت مواضيع هذا المعرض نظم المعلومات، ونظم الإنذار المبكر والتحليل المبكر، وخفض مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف مع المناخ، والدعم المبتكر للرعاة والرعاة الزراعيين، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والنزاعات القائمة على الموارد الطبيعية. وبنى المعرض على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وجهود المنظمة في السابق لتعزيز إدارة المعرفة من أجل اتخاذ القرارات المستنيرة والاستثمار في بناء القدرة على الصمود في أفريقيا.